المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

عنوان المدخلة تحديات البحث العلمي لمواكبة التطور والعلوم

إعداد / الدكتور علي محمد الرياني
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

لعل السؤال الذي يطرح نفسه من الناحية الاقتصادية يتمثل في هل سيؤدي تغيير المحافظ يقول الله تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَاب) كذلك قوله تعالى: (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) فهذه بعض الآيات التي تحث على طلب العلم والمعرفة والبحث في كل المجالات خاصة ونحن اليوم نعيش في عالم يتغير بسرعة، نتيجة التكنولوجيا والمعلوماتية، وهذا التطور المتسارع الهائل في مختلف مجالات الحياة والذي يحتم على الدول والمجتمعات العمل باستمرار على دراسة واستشراف المستقبل، لمواكبة التغيرات والتحولات والتطورات. خاصة بعدما أصبحت السرعة وتسارع الأحداث على الساحة الدولية والذي يمكن تسميته بعصر العولمة بالصوت والصورة والذي يتجاوز حدود المكان والدولة والتي اثرت اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً على كل المجتمعات. **فالدول التي** تسعي إلى تعزيز مكانتها والارتقاء والتقدم بمستوى شعوبها وتحقيق تنميتها المكانية الفعالة والمستدامة بين الشعوب عليها أن تنظر إلى المستقبل بعين الحاضر، **لكي تصنع مستقبلها** بناءَ على دراسات علمية وموضوعية، **هذا فقد أثبت الواقع** تجارب عدة دول متقدمة انفقت وخصصت ميزانيات لعملية البحث العلمي استطاعت من خلالها وضع خارطة طريق واضحة المعالم كانت بمثابة البوصلة التي تسير بها لتخطيط مستقبلها نحو الأفضل والأمثل. **فطبيعة التحديات** والرهانات الخارجية والداخلية التي ستقبل عليها الدول العربية مستقبلاً يجعلها تعجل النهوض بالبحث العلمي، والعمل بالدراسات المستقبلية في تخطيط سياساتها العامة أكثر من أي وقت مضي. **فالتساؤل الذي يطرح** نفسه ما هي التحديات التي تواجه البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام وليبيا بشكل خاص من أجل مواكبة التطور والعلوم؟

البحث العلمي ودوره في عالم متغير:

فالبحث العلمي قاعدة أساسية لتقدم الدول والمجتمعات بمختلف مستوياتها، من أجل صناعة الحياة وتحقيق التطور والتنمية والنهوض في كل المجالات، فهو الأساس الطبيعي لأي نهضة حضارية خصوصاً في العصر الحديث، وهذا يتطلب توفير الدعم الإمكانيات والأموال وتأهيل الكوادر البشرية المتدربة، وتوفير الحوافز المادية والمعنوية المشجعة التي تجعل من الإنتاج الفكري عملاً يستحق المعاناة والجهد المتواصل، والعمل على توفير بيئة تسمح بتطبيق وقبول نتائج البحوث والدراسات العلمية، ويتم من خلالها ترجمة هذه النتائج الأبحاث والدراسات إلى برامج تطبيقية وواقعية على أرض الواقع تسهم في حل المشاكل من أجل الحصول على أفضل الخدمات. وعليه يمكن القول إن المستوى التعليمي والثقافي للشعوب يعد عاملاً مهماً في تطوير المجتمعات، فالمجتمع الذي يعاني من مستويات منخفضة في التعليم والبحث العلمي سوف ينعكس بدروه على طبيعة التقدم والازدهار فبالإنتاج الفكري نكون أو لا نكون.

حيث تقدر الإحصائيات وفق ما أشار إليه تقرير جامعة بنسلفانيا الصادر في يناير (2021) أن مجموع المراكز والمؤسسات البحثية في الدول العربية هي (344) مركزاً في المنطقة العربية والمتمركزة في شمال أفريقيا، والشرق الأوسط والخليج العربي، في حين تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي (2203) مركزاً بحثياً حسب آخر إحصائيات التقرير. وهذا ما يؤكد على أهمية هذه المراكز في رسم وصنع السياسات العامة للدول الكبرى والمتقدمة. بما لا يدع مجالاً للشك أن التفوق للكيان الصهيوني في المجال البحث العلمي والتكنولوجي واضح وجلي على جميع البلدان العربية، حيث تنفق اسرائيل ما مقداره (4.7%) من انتاجها القومي على البحث العلمي، وهذا يمثل أعلى نسبة إنفاق في العالم، بينما تنفق الدول العربية ما مقداره 0.2% من دخلها القومي

والبلدان العربية في آسيا تنفق فقط (0.1%) من دخلها القومي على البحث العلمي. فالإنفاق العربي على البحث العلمي ما يزال منخفضاً بالمقارنة مع الدول المتقدّمة التي توجه نسبة كبيرة من مواردها المالية لدعم الإنفاق على البحث العلمي.

ومن جانب أخر تعد المعرفة العلمية والابتكار والإبداع هما دعائم للتنمية والتقدم حيث أصبحت المعرفة العلمية القائمة على البحث والتطوير مطلباً ضرورياً ومكوناً رئيسياً، حيث يشكل الابتكار والإبداع عاملين مهمين في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأخيراً فإن العالم العربي اليوم مطالب أكثر من أي وقت مضى بالتعاون والتكامل المشترك بين مؤسساته البحثية، لأن هناك فجوة كبيرة بين دول العالم العربي والعالم المتقدم في مجال البحث العلمي بكافة ابعاده. فالعالم اليوم يتحرك وفق تكتلات وتحالفات على مختلف الأصعدة سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً، علمياً، ولهذا وجب عليها أن ترفع الوعي بطبيعة التحديات والرهانات المستقبلية، عن طريق وضع رؤية مستقبلية مبنية على أسس علمية مدروسة، وعلى الرغم من أن هناك جهود تبذل من قبل تلك الدول للنهوض بالبحث العلمي إلا أن الفجوة مازالت موجودة لأن

أن أحد أهم الأسباب المؤدية إلى انخفاض معدل إنتاجية البحث العلمي في الوطن العربي مقارنة بالواقع العالمي يرجع إلى

1- عدم وجود رؤية واستراتيجية واضحة للبحث العلمي مع نقص التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على المرتبات والمكافآت.
2- عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية.

3-قلة الوعي والثقافة بأهمية الدراسات المستقبلية في البحث العلمي والدور الذي تلعبه في تطور وتنمية الشعوب.

4-عدم مشاركة المؤسسات العامة والخاصة في نفقات البحث العلمي.

5-عدم وجود حرية أكاديمية كافية كتلك التي يتمتع به البحث العلمي عند الدول المتقدمة.

6-البيروقراطية والمشكلات الإدارية.

7-غياب شبه الكامل للمراكز البحثية بينها وبين المؤسسات الأخرى خارج مراكزها وأسوارها.

8-إضافة إلى ذلك ابتعاد الجامعات عن إجراء البحوث والدراسات المستقبلية للإسهام في حل المشكلات الآنية والمستقبلية.

9-الفساد المالي والإداري الذي أصبح ينمو وينهش في مؤسسات البحث العلمي.

10-التهميش المستمر والإهمال للتدريب الباحثين ومشاركتهم في الأنشطة البحثية.

وفي هذا سياق يجب العمل على نشر ثقافة الاهتمام بالدراسات المستقبلية والعمل المشترك بين المراكز البحثية.

منطلقات مرجعية:

1-ضرورة تكاثف الجهود والتعاون العلمي البحثي بما يخدم قضايا الإنسان والتنمية البشرية المكانية والمستدامة والعمل على بناء القدرات ورفع الكفايات لتحقيق الاستجابة لمستجدات العولمة والمعرفة الرقمية.

2-التركيز على ضرورة إعطاء أولوية خاصة لقضايا التنمية البشرية والعنف والتطرف والفقر والتغير المناخي والأزمات والكوارث والبطالة والتهميش والاستبعاد بما يدفع باتجاه الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الداعم للتنمية المستدامة.

3-المشاركة الفعالة عبر حوار علمي يتجه نحو تأسيس مبادرة عربية للتعاون في مجالات البحث العلمي بما يخدم قضايا المجتمعية في ظل الظروف الراهنة وما تعانيه المنطقة.

4-فهم الواقع العربي من خلال الاستفادة من البحوث العلمية المعمقة والتواصل المعرفي بين المراكز البحثية والعمل على أنشاء قاعدة بيانات مشتركة في المنطقة العربية.

5-مشاركة الموارد البحثية العلمية المتاحة بين الدول العربية والدفع بها باتجاه التوسيع ونقل الخبرة والمعرفة وتطويرها لتتجاوز معطيات وسلبيات الفجوة الرقمية.

6-ربط الأبحاث العلمية بما تخدم قضايا ومشاكل المجتمع بمنظومة البحث العلمي.